بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي .
السداسي الخامس.

محاضرات مقياس

قانون النقد والقرض

إعداد : الدكتور طارق قدوري

استاذ الاقتصاد البنكي والنقدي.

السنة الدراسية 2021/2020

المحاضرة الثانية :
تطور النظام المصرفي الجزائري
– وجهة نظر قانونية –

إعداد : الدكتور طارق قدوري

استاذ الاقتصاد البنكي والنقدي.

السنة الدراسية 2021/2020

المقدمة

انعكست التوجهات العامة للجزائر على النظام المصرفي بوجه عام، وواكب تطوره المحطات الكبرى في الاقتصاد الوطني، من مرحلة الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، إلى مرحلة التأميم وما تلاها من نهج اشتراكي، وكما انعكست الازمة الاقتصادية خلال الثمانينات من القرن الماضي على توجهات الاقتصادية انعكست على النظام المصرفي الجزائر في قانون ١٩٨٦، ومع توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق كان أول الإصلاحات من نصيب القطاع المصرفي . ونوجز ذلك في مجموعة من المراحل:

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

أولا : مرحلة الانطلاق و انشاء البنك المركزي الجزائري (القانون ٦٢- ١٤٤):

أنشا البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1963م، كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وذلك ليحل ابتداء من أول جافي ١٩٦٣م نحل بنك الجزائر الذي انشاته فرنسا اثناء فترة الاستعمار بمقتضى قانون اوت ١٨٥١م.

وقد خول المشرع الجزائري للبنك المركزي المهام الأساسية التالية:

- ✓ ممارسة احتكار الإصدار النقدي.
- ✓ دور مصرفي الخزينة.
- ✓ تسيير احتياطات العملة الدولية.
- ✓ متابعة السيولة لدى البنوك الأولية..

ومن أجل تحقيق هذه المهام فإن إدارة البنك المركزي يضمن تسييرها محافظ يعينه رئيس الدولة (المادة ٩ من القانون الأساسي لبنك)، كما أن المشرع نصب البنك المركزي (بنك البنوك)، يعمل في إطار صلاحيته بداية من انشاء النقد والمبادلات المصرفية والقروض إلى مواكبة سياسات الاقتصادية الوطنية.

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

ثانيا: مرحلة التدخل عن طريق قانون المالية لسنة 1971:

أبرز الإصلاح المالي لسنة ١٩٧١ ثلاث مميزات هي:

١- نوع تخصص البنوك.
٢- مركزية سياساتها.
٣- هيمنة الخزينة العمومية.

وطبقا لأحكام المادة السابعة من قانون المالية لسنة ١٩٧١ فإن مصدر تمويل الاستثمارات المخططة تمولها الخزينة ويتعلق الامر بـ:

١. المساعدات الخارجية الناجمة عن عقود مع الخزينة أو المؤسسات.
٢.القروض الطويلة المدى الممنوحة من مصادر الادخار التي جمعتها الخزينة والتي وافقت عليها المؤسسات المالية المتخصصة.
٣. القروض المصرفية المتوسطة المدى المعاد خصمها من قبل بنك الإصدار.

- ✓ إن هذا الإصلاح أبعد البنك المركزي عن مهام الأساسية، وترك لوزير المالية الانفراد بالقرار النقدي وهيمنة الخزينة العمومية على مصادر التمويل في الاقتصاد الاشتراكي.

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

ثالثا: مرحلة التدخل التشريعي بقانون 86- 12 المتعلقة بنظام البنوك والقرض الصادر في(1986/08/19م)

أ- الهيكل التنظيمي للنظام المصرفي والمالي قبل 1986/08/19م.

يمكن ملاحظة نوعين من التنظيم :

١- <u>النظيم المؤسساتي :</u> وزراه المالية وتشمل :

- الخزينة العمومية.
- البنك المركزي الجزائري.
- مجموعة البنوك الأولية (البنك الوطني الجزائري ، بنك الجزائر الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، بنك النمية الريفية، بنك التنمية المحلية) .

ملاحظة : البنوك جميعا تابعة للقطاع العام.

٢- <u>التنظيم الوظيفي والرقابي:</u> وتبرز العلاقة الوظيفية والرقابية من خلال النقاط التالية:

- البنك المركزي الجزائري.
- المجلس الوطني للقرض.
- مؤسسات القرض المتخصصة.
- مؤسسات أخرى مثل : البنك الجزائري لتنمية والصندوق الوطني لتوفير والاحتياط.

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

ثالثا: مرحلة التدخل التشريعي بقانون 86-12المتعلقة بنظام البنوك والقرض:

ب-بنود وأهداف قانون٨٦- ١٢ المتعلقة بنظام البنوك والقرض:

وفقا لهذا القانون فإن البنك المركزي ومؤسسة القرض يعدان مؤسستين عمومتين تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وينجزان العمليات المصرفية على سبيل الاحتراف.

ويحدد القانون مجموعة من التعاريف منها:

- تعريف البنك: يعد بنك كل مؤسسة تعمل لحسابها الخاص على سبيل المهنية والاحتراف، ووفق الطبيعة القانونية للبنوك.
- يخضع النشاط المصرفي لقواعد القانون التجاري (المادة ١٦) ويعتبر البنك تاجرا في علاقته مع الغير.
- إن المشرع الجزائري قد نظم النظام المصرفي بالقانون الصادر في ١٩ اوت ١٩٨٦ و التي اكد فيها على :
- امتياز الإصدار النقدي للبنك الجزائري نائبا عن الدولة.
- عمليات سحب النقود أو استبدال الأوراق المالية المتداولة بكافة صورها.

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

- يساهم البنك المركزي في اعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية.
- تنظيم علاقة البنك المركزي الجزائري مع المؤسسات المالية الدولية.
- تطرق إلى العلاقة مع الزبائن، حافظ القانون المصرفي بشكل واضح على ضمان أمن الودائع والسر المصرفي.
- عرف القانون المصرفي القرض، باعتبار القرض كل عملية ائتمان وكل تصرف تضع بمقتضاه مؤسسة محترفة ولو على سبيل التوقيت وعن طريق المراضاة أموالا تحت تصرف أشخاصا طبيعية أو معنوية أو تتعاقد لفائدتها بالتزام موقع..

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

المرحلة الرابعة: قانون90-10 المتعلق بالنقد والقرض(1990):

صدر هذا القانون 90-10 بعد التعديل الدستوري لسنة ١٩٨٩م، والإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها ابتداء من ١٢ جافي ١٩٨٨.

ويعتبر قانون 10/90،أهم حدث ميز النظام المصرفي والمالي في الجزائر ابتداء من سنة ١٩٩٠م. والذي وضع النظام المصرفي والمالي في الجزائر على مسار تطور جديد تميز بتغيرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي وتصحيح الوضعية المالية للبنوك، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية و يمكن القول إن:

قانون رقم 90-10 مؤرخ في 19رمضان عام 1410هـ الموافق 14 أفريل سنة 1990م المتعلق بالنقد والقرض .

قد أرسي القواعد التنظيمية للبنوك وللمؤسسات المالية لدولة ووضع النظام المصرفي الجزائري في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى انظام مصرفي في اطار اقتصاد موجه باليات السوق.

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

ويهدف هذا القانون قانون ٩٠-١٠ المتعلق بالنقد والقرض(١٩٩٠) إلى :

- تسهيل تقديم الائتمان للمؤسسات الاقتصادية وجعل البنوك في خدمتها.
- جعل أدوات السياسة النقدية تتماشى وفق قواعد السوق.
- اعتماد سياسة اكثر مرونة تجاه سعر الصرف.
- إنشاء سوق نقدية ومالية حقيقية.

كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية.

وإلغاء الاكتتاب الاجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة.

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

أسئلة المحاضرة الثاني :
تطورالنظام المصرفي الجزائري
– وجهة نظرقانونية –

١- ماهي اهم مراحل الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي في الجزائر؟

٢- ماهي ابرز مهام البنك المركزي الجزائر في بداية انشائه؟

٣- لخص الهيكل التنظيمي للنظام المصرفي والمالي قبل 1986/08/19م؟

٤- ماذا نقصد بقانون 90-10 في الجزائر ؟

وفّقكم الله